

An Analytical Study of the Effect of the Gap Between Income and Agreement on the Consumption of the Syrian Family During the Period 2000-2022

Dr. Shkib Bashmani*
Ghaidaq Nasser**

(Received 13 / 11 / 2024. Accepted 23 / 1 / 2025)

□ ABSTRACT □

The goal of the research is to estimate the gap between income and spending in Syria during the period 2000-2022, by relying on a scientific approach based on the idea of a long-term balance between income (GDP GDP) and spending (total government and family spending), and then testing its impact on the consumption of the Syrian family.

The research relied on an analytical methodology that aims to estimate the gap between income and spending in Syria during the period 2000-2022. GDP data (GDP) was used as an income alternative, while government and family spending was used to represent spending. To estimate the relationship between the two variables in the long term, the error correction model (ECM) has been used, as it expresses the difference between income and spending as a measure of the gap, and the stability tests of time chains were relied using the ADF-Fisher test, and the Granger Sabbiya test to determine the causal relationship between the two variables. Data is analyzed using EVIEWS. 12.

The results of the study of the gap between income and spending in Syria during the period from 2000 to 2022 showed the presence of a long -term relationship between this gap and the consumption of the family, as the increase in the gap between income and spending by one unit increases the family consumption by 0.145828 units. This effect indicates that the Syrian families tend to adjust their spending to reduce the gap in the long term, and that 88.5% of any deviation from the level of balance in the long term is correct during the next period. The potential explanation for this result is that the Syrian families may resort to borrowing or to withdraw savings to finance this difference, which leads to an increase in spending in the short term.

Key words: Income, Spending, Gap, Family Consumption, Gross Domestic Product, Government Spending, Family Spending.

Copyright



:Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

*Professor, Department of Statistics and Programming, Faculty of Economics, Lattakia University, Syria.

**Postgraduate, Department of Statistics and Programming, Faculty of Economics, Lattakia University, Syria.

دراسة تحليلية لأثر الفجوة بين الدخل والاتفاق على استهلاك الأسرة السورية خلال الفترة 2000-2022

د. شكيب بشماني*

غيدق ناصر**

(تاريخ الإيداع 13 / 11 / 2024. قُبل للنشر في 23 / 1 / 2025)

□ ملخص □

هدف البحث إلى تقدير الفجوة بين الدخل والاتفاق في سورية خلال الفترة 2000-2022، وذلك من خلال الاعتماد على نهج علمي يقوم على فكرة التوازن طويل الأجل بين الدخل (الناتج المحلي الإجمالي GDP) والإنفاق (مجموع الإنفاق الحكومي والأسري)، ومن ثم اختبار تأثيرها على استهلاك الأسرة السورية. اعتمد البحث على منهجية تحليلية كمية تهدف إلى تقدير الفجوة بين الدخل والإنفاق في سورية خلال الفترة 2000-2022. تم استخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كبديل للدخل، بينما تم استخدام الإنفاق الحكومي والأسري لتمثيل الإنفاق. لتقدير العلاقة بين المتغيرين على المدى الطويل، تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، حيث يُعبر عن الفرق بين الدخل والإنفاق كقياس للفجوة، كما تم الاعتماد على اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ADF-Fisher، واختبار سببية غرانجر لتحديد العلاقة السببية بين المتغيرين. تم تحليل البيانات باستخدام برنامج Eviews. 12.

أظهرت نتائج دراسة الفجوة بين الدخل والإنفاق في سورية خلال الفترة من 2000 إلى 2022 وجود علاقة طويلة الأجل بين هذه الفجوة واستهلاك الأسرة، حيث تؤدي زيادة الفجوة بين الدخل والإنفاق بمقدار وحدة واحدة إلى زيادة استهلاك الأسرة بمقدار 0.145828 وحدة. ويشير هذا التأثير إلى أن الأسر السورية تميل إلى تعديل إنفاقها لتقليل الفجوة في الأجل الطويل، وأن 88.5% من أي انحراف عن مستوى التوازن في الأجل الطويل يُصحح خلال الفترة التالية. التفسير المحتمل لهذه النتيجة هو أن الأسر السورية قد تلجأ إلى الاقتراض أو إلى سحب المدخرات لتمويل هذا الفارق، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق على المدى القصير.

الكلمات المفتاحية: الدخل، الإنفاق، الفجوة، استهلاك الأسرة، الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي، الاتفاق الأسري.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04



* أستاذ، قسم الإحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية ، سورية.

** طالب دراسات عليا (دكتوراه)، قسم الإحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية ، سورية.

مقدمة:

تعتبر الفجوة بين الدخل القومي الإجمالي، الذي يمثل إجمالي الدخل المتولد في الاقتصاد، والإنفاق الحكومي والأسري، مؤشراً حيوياً لصحة الاقتصاد واستقراره. هذه الفجوة تعكس الفرق بين ما ينتجه الاقتصاد وما يستهلك منه. عندما يكون الدخل أكبر من الإنفاق، يشير ذلك إلى وجود فائض يمكن استثماره في مشاريع جديدة أو تخفيض الديون، مما يعزز النمو الاقتصادي ويحسن مستوى المعيشة. على العكس من ذلك، فإن الفجوة السلبية، حيث يكون الإنفاق أكبر من الدخل، تدل على وجود عجز في الميزانية، مما قد يؤدي إلى ارتفاع الدين العام وتضخم الأسعار وتباطؤ النمو الاقتصادي.

تأثير هذه الفجوة على استهلاك الأسر واضح وجلي؛ فزيادة الفجوة الإيجابية تعني توافر أموال إضافية لدى الأسر والشركات والحكومة، مما يدفعهم إلى زيادة إنفاقهم على السلع والخدمات، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي. أما زيادة الفجوة السلبية فتؤدي إلى تقليل الإنفاق الاستهلاكي، حيث تضطر الأسر إلى تقليص نفقاتها لتغطية احتياجاتها الأساسية، مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.

العوامل المؤثرة على هذه الفجوة متعددة ومتشابهة، وتشمل السياسات الحكومية، ومستوى الاستثمار، والأداء التجاري، والدورة الاقتصادية. فمثلاً، زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب يؤدي إلى زيادة الفجوة، بينما النقش ورفع الضرائب يؤديان إلى تقليلها. كما أن زيادة الاستثمار في المشاريع الإنتاجية يساهم في زيادة الدخل الوطني وتقليل الفجوة.

مما سبق، الفجوة بين الدخل والإنفاق هي مؤشر حيوي لصحة الاقتصاد وقدرته على النمو والاستقرار؛ ففهم هذه الفجوة وتأثيراتها على استهلاك الأسر يساعد صناع القرار على اتخاذ سياسات اقتصادية سليمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (عياد، 2017) بعنوان: أثر الإنفاق الحكومي على معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة 1970-2015: دراسة قياسية باستعمال التكامل المتزامن ذي العتبات.

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل بين معدل الفقر والإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 باستخدام التكامل المتزامن، واختبار فرضيته "إنّ الإنفاق العام فاد ويفيد معدل الفقر"، توصلت الدراسة أنه على الرغم من الجهود والاتفاقات الهامة من قبل الدولة فإنّ معدلات الفقر لم يتحسن بفعل هذه النفقات، وبالتالي لا بد من تطبيق سياسات انفاقية تسمح بمرور هذا الإنفاق للطبقات الوسطى خاصة بتعزيز الإنفاق في الأرياف، إذ يتركز أكبر نسبة من الفقراء، فضلاً عن تعزيز الإنفاق على التعليم والصحة التي تعمل على تحسين أوضاع السكان وتكوين رأس المال البشري.

2- دراسة (Manza & Garba, 2019) بعنوان:

Analysis of Income and Expenditure Pattern of Rural Households in Jema'a Local Government Area of Kaduna State, Nigeria.

تحليل نمط الدخل والإنفاق للأسر الريفية في منطقة الحكم المحلي في جيما، ولاية كادونا، نيجيريا.

هدفت الدراسة إلى مقارنة دخل المزارعين الأساسيين في الأسر المنزلية بدخل المزارعين الثانويين، وفحص نمط الإنفاق بين الأسر الريفية وتحليل العوامل المؤثرة على نمط استهلاك الأسر الريفية في منطقة حكومة جيما المحلية في ولاية كادونا، نيجيريا. تم اختيار ما مجموعه (149) أسرة منزلية من خلال إجراءات أخذ عينات متعددة المراحل. تمّ جمع

البيانات الأولية باستخدام استبيان منظم. أظهرت النتائج أنه من بين (149) أسرة منزلية تمت دراستها، كان (74.5%) يعتمدون على الزراعة كمصدر دخل أساسي بينما كان (25.5%) لديهم مهنة أخرى كمصدر دخل أساسي. أظهرت مقارنة دخل ومصروفات المجموعتين وجود فروق كبيرة، مما يشير إلى أن الأسر أنفقت أكثر من دخلهم المعلن. قد يعني هذا أن مصادر الدخل الأخرى ربما لم يتم رصدها. بالنظر إلى عادات الإنفاق لدى الأسر، أظهرت النتائج أنه عند مستوى احتمال 0.05، كان هناك فرق كبير في الإنفاق في مختلف فئات الطعام والاجتماعية والتعليم وصيانة المنزل والنقل والمزارع والصحة والمصروفات المتنوعة. أظهر اختبار نطاق Duncan المتعدد أن أعلى إنفاق كان على الطعام يليه التعليم والنقل ومستلزمات المزارع وصيانة المنزل والصحة والاجتماعية والمصروفات المتنوعة.

3- دراسة (Hone & Marisennayya, 2019) بعنوان:

Determinants of Household Consumption Expenditure in Debremarkos Town, Amhara Region, Ethiopia.

العوامل المحددة لنفقات الاستهلاك المنزلي في بلدة ديبيرماركوس، منطقة أمهرة، إثيوبيا.

هدفت الدراسة إلى تقييم إنفاق الاستهلاك للأسر في مدينة ديبيرماركوس في منطقة أمهرة بإثيوبيا. تم اختيار ما مجموعه (100) من المستجيبين بشكل عشوائي لإدارة جدول المقابلة لجمع البيانات. تم تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحديد العوامل المؤثرة على إنفاق الاستهلاك الأسري. تُظهر النتائج أن الأسر تنفق أكثر على الطعام ثم على الاحتياجات الأساسية الأخرى مثل الملابس. كان متوسط قيمة استهلاك العاملين في المؤسسات الحكومية أقل من متوسط الأسر العاملة لحسابها الخاص. أشار النموذج الاقتصادي إلى أن الدخل المتاح وحجم الأسرة مرتبطان بشكل مباشر بالاستهلاك؛ ومبلغ الادخار مرتبط سلباً بالاستهلاك. كما وجد أن الدخل المتاح هو العامل الأكثر أهمية لتحديد استهلاك الأسرة.

4- دراسة (غدير، 2020) بعنوان: دراسة تأثير الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة 1990-2017.

هدف البحث إلى دراسة واقع الإنفاق الحكومي في سورية خلال الفترة 1990-2017، وعلاقته مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، واختبار أثر الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة، وقد اعتمد البحث على المقارنة الاستنباطية والمنهج الوصفي التحليلي للإطار النظري، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري كان له تأثير إيجابي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة.

5- دراسة (Zakaria, etal, 2024) بعنوان:

Examining the Pattern of Household Monthly Income and Expenditures by State in Malaysia,

دراسة نمط الدخل والإنفاق الشهري للأسر حسب الولاية في ماليزيا.

هدفت الدراسة إلى التحقيق في نمط وعلاقة دخل الأسرة، ونفقاتها، وحجمها بين الولايات الماليزية. أظهرت النتائج الوصفية أنه على الرغم من الزيادة الكبيرة في متوسط دخل الأسرة، يبدو أن الأسر غير قادرة على تخصيص الزيادة في الدخل لمصاريفها، ربما بسبب ارتفاع تكلفة المعيشة التي تتطلب تعديلات في الإنفاق. كما أظهرت النتائج أيضاً أن معدل نمو الإنفاق يتجاوز معدل نمو الدخل بشكل كبير في بعض الولايات مثل نكري سمبيلان وبوتراجايا. أظهرت النتائج الاستنتاجية وجود فرق كبير في متوسط دخل الأسرة الشهري ومتوسط إنفاق الأسرة الشهري بين الولايات الماليزية بين عامي 2016 و 2019. كشف الانحدار المتعدد أن متوسط دخل الأسرة يتنبأ بشكل كبير بمتوسط إنفاق

الأسرة، في حين أن حجم الأسرة ليس ذا دلالة إحصائية. تقترح هذه الدراسة على الحكومة مراجعة أسعار السلع والخدمات الأساسية بانتظام لضمان بقائها في متناول جميع الأسر.

التعقيب على الدراسات السابقة:

مما سبق، تركز معظم الدراسات على الدخل والإنفاق، ولكن بعضها يضيف متغيرات أخرى مثل الفقر وخصائص الأسر. تهدف الدراسات إلى فهم سلوك الاستهلاك، وتأثير السياسات الحكومية على الفقر، وتحديد العوامل المؤثرة على الإنفاق. جميع الدراسات تهتم بدراسة سلوك الإنفاق والاستهلاك، وتستخدم أدوات إحصائية لتحليل البيانات. تختلف الدراسات في التركيز الجغرافي، الفترة الزمنية، المنهجية، والمتغيرات المستخدمة. تتميز الدراسة الحالية بما يأتي:

التركيز على الفجوة بين الدخل والإنفاق: على عكس الدراسات الأخرى التي قد تركز على تأثير متغير واحد (مثل الإنفاق الحكومي) أو تحليل أنماط الإنفاق بشكل عام، فإن الدراسة الحالية تتعمق في العلاقة بين الدخل والإنفاق وتأثير الفجوة الناتجة عن هذه العلاقة على سلوك الاستهلاك.

استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM): هذا النموذج الإحصائي المتقدم يسمح بدراسة العلاقة طويلة الأجل بين الدخل والإنفاق، وهو أمر بالغ الأهمية لفهم الديناميكيات الأساسية للاقتصاد السوري خلال الفترة المدروسة.

مشكلة البحث:

تُعدّ العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي والأسري من أهم المحاور في الاقتصاد، خاصة في سياقات الأزمات مثل التي تمر بها سورية؛ فالفجوة بين الدخل والإنفاق تكشف عن التوازن أو الاختلال في الاقتصاد، وتؤثر بشكل مباشر على حياة المواطنين. في حالة سورية، تؤدي هذه الفجوة إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية وتحد من قدرة الأسر على تلبية احتياجاتها الأساسية.

تتفاقم هذه المشكلة بسبب الأزمة الاقتصادية التي أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وتراجع الناتج المحلي الإجمالي. بالتالي، فإنّ تقدير الفجوة بين الدخل والإنفاق في الحالة السورية يكتسب أهمية بالغة، حيث يساعد على فهم الآثار المترتبة على هذه الفجوة على سلوك الاستهلاك لدى الأسر السورية.

بناءً على ما سبق، يمكن تحديد مشكلة البحث في السؤال الآتي: ما أثر الفجوة بين الدخل والإنفاق على استهلاك الأسرة السورية خلال الفترة 2000-2022؟

أهمية البحث و أهدافه:

تتمثل الأهمية النظرية للبحث في أنّ دراسة الفجوة بين الدخل والإنفاق تُعتبر حجر الزاوية في فهم الديناميكيات المعقدة للاقتصاد، فهي تساهم بشكل كبير في تطوير النظريات الاقتصادية وتعميق المعرفة حول سلوك الأسر والشركات والحكومات. من خلال تحليل هذه الفجوة، يمكن تقييم أداء النماذج الاقتصادية المختلفة واختبار صحتها. كما تساعد على تحديد العوامل المؤثرة في حجم الفجوة واتجاهها، مما يساهم في بناء نماذج تنبؤية أكثر دقة للتطورات الاقتصادية المستقبلية. وبالتالي، فإنّ هذه الدراسة تساهم بشكل مباشر في تقدم المعرفة الاقتصادية وتطوير الأدوات التحليلية المستخدمة في هذا المجال.

أما الأهمية العملية للبحث فتتمثل في أنه يمكن الاستفادة من نتائجها في صنع القرار على مختلف المستويات. فمن خلال تحليل هذه الفجوة، يمكن لصناع السياسات الاقتصادية تقييم مدى فعالية السياسات المتبعة وتحديد السياسات

الجديدة التي من شأنها تحسين الأداء الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، إذا كشفت الدراسة عن وجود فجوة سلبية كبيرة، فإن ذلك قد يدفع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات لزيادة الإنتاج أو تقليل الإنفاق، أو مزيج من الاثنين. كما يمكن لهذه الدراسة أن تساعد الشركات على اتخاذ قرارات استثمارية أفضل، حيث يمكن للشركات استخدام هذه المعلومات لتقييم حجم الطلب المحتمل على منتجاتها وخدماتها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للأسر الاستفادة من هذه الدراسة لاتخاذ قرارات مالية أكثر حكمة، حيث يمكنهم استخدام هذه المعلومات لتخطيط ميزانيتهم وتوفير الأموال للمستقبل.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1- تقدير الفجوة بين الدخل والإنفاق في سورية خلال الفترة 2000-2022، وذلك من خلال الاعتماد على نهج علمي يقوم على فكرة التوازن طويل الأجل بين الدخل (الناتج المحلي الإجمالي GDP) والإنفاق (مجموع الإنفاق الحكومي والأسري).

2- دراسة تأثير الفجوة بين الدخل والإنفاق على استهلاك الأسرة السورية خلال الفترة 2000-2022.

فرضيات البحث:

1- لا توجد علاقة خطية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والإنفاق (CPS) في سورية خلال الفترة 2000-2022.

2- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للفجوة بين الدخل والإنفاق على استهلاك الأسرة في سورية خلال الفترة 2000-2022.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على منهجية تحليلية كمية تهدف إلى تقدير الفجوة بين الدخل والإنفاق في سورية خلال الفترة 2000-2022. تم استخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كبديل للدخل، بينما تم استخدام الإنفاق الحكومي والأسري لتمثيل الإنفاق. لتقدير العلاقة بين المتغيرين على المدى الطويل، تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، حيث يُعبر عن الفرق بين الدخل والإنفاق كقياس للفجوة، كما تم الاعتماد على اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ADF-Fisher، واختبار سببية غرانجر لتحديد العلاقة السببية بين المتغيرين. تم تحليل البيانات باستخدام برنامج Eviews 12، مما مكن من تقدير التأثيرات القصيرة والطويلة الأجل للفجوة على الإنفاق الأسري في سورية.

الإطار النظري للبحث:

أولاً: مفهوم الإنفاق الحكومي والأسري: يُعرّف الإنفاق الحكومي بأنه المصاريف التي تتحملها الحكومة خلال مزاولتها لإدارة الدولة والنفقات التي تقوم بها الدولة أو السلطة العامة، في ظروف ماثلة لظروف الأفراد والهيئات الخاصة، فتعد مماثلة للنفقات الخاصة مثل نفقات مصالح الماء، والكهرباء، والاستثمار، وبعض الصناعات الأخرى؛ وهي بذلك لا تختلف من الناحية الاقتصادية عن النفقات الخاصة بشيء، وعليه يهدف التمييز بين النفقات الحكومية والخاصة إلى معرفة تأثير تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي وفي الحياة الاجتماعية بصورة عامة (حسين، 2006، ص14). وأيضاً يُعرّف الإنفاق الحكومي بأنه: جميع المدفوعات والمشتريات من السلع والخدمات التي تقوم بها الدولة لغرض تحقيق منفعة عامة ولا يقدر القطاع الخاص توفيرها مثل الإنفاق على الدفاع والبنى التحتية ومدفوعات الرعاية الاجتماعية

(Tucker, 2010, P324). ويعكس الإنفاق الحكومي دور الدولة في الحياة الاقتصادية؛ إذ أصبح الأداة الرئيسية للسياسة المالية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي (عايب، 2010، ص100). أما الإنفاق الأسري فهو المبلغ الإجمالي الذي تنفقه الأسر على شراء السلع والخدمات لتلبية احتياجاتها ورغباتها. يشمل هذا الإنفاق مجموعة واسعة من النفقات، بدءاً من الضروريات مثل الغذاء والملبس والإيجار، وحتى السلع والخدمات الترفيهية مثل السفر والترفيه. يلعب الإنفاق الأسري دوراً حيوياً في الاقتصاد، حيث أنه يمثل جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي، ويساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي. كما أنه مؤشر مهم على صحة الاقتصاد، حيث يعكس مستوى المعيشة وقوة الطلب الكلي. تؤثر العديد من العوامل على الإنفاق الأسري، مثل الدخل، أسعار الفائدة، الثقة المستهلك، والسياسات الحكومية (Brown et al., 2021, P145-170).

ثانياً: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي: يمثل الناتج المحلي الإجمالي إجمالي القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية الذي يقوم بلد ما بإنتاجها خلال سنة، أي هو المقدار المحدد نتيجة لتطبيق المقياس النقدي لتقييم كامل للسلع والخدمات على اختلافها. أو يُعرّف بالقيمة النهائية من السلع الاستهلاكية والاستثمارية القابلة للمقياس النقدي خلال مدة زمنية معينة (Hari, 2007, P45). وعرف أيضاً بأنه: مجموع القيم النهائية من السلع والخدمات كافة التي تم إنتاجها داخل البلد خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة (البصري والهادي، 2009، ص95). ويُعدّ الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي توضح تطور كل بلد والمعبّر عنها بأرقام إحصائية للدولة، وتحليل مكونات الناتج يتبين درجة تقدم أو تخلف الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى التعرف على مواقع الخلل في البنية الاقتصادية وإيجاد الحلول والمعالجات اللازمة لها. أو يمثل قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق (القيمة السوقية) التي يتم إنتاجها من قبل المجتمع أو الاقتصاد المحلي خلال مدة معينة من الزمن عادة ما تكون سنة (طاقة، 2008، ص245). أو هو إجمالي كمية السلع والخدمات المنتجة من قبل المقيمين في البلد خلال مدة سنة، وكذلك الذين يعيشون داخل الرقعة الجغرافية للبلد بعيداً عن جنسيتهم، وهذا ما يعني أنّ الناتج المحلي الإجمالي يمثل مفهوماً جغرافياً يتحدد حسابه بالرقعة الجغرافية للبلد المعني (الوادي والعساف، 2009، ص38)، أما إذا تم احتساب قيم السلع والخدمات النهائية التي تتم خارج الأراضي الجغرافية من خلال سكان الدولة العاملين في الخارج فهو يصبح ناتجاً قومياً إجمالياً (دعيس، 2012، ص29).

ثالثاً: تأثير الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي: يشكل الإنفاق الحكومي جزءاً مهماً من مكونات الطلب الكلي (الفعلي)، ويؤثر تأثيراً مباشراً في حجم الإنتاج بشرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج (الأرض، العمل ورأس المال)، أضف إلى ذلك ضرورة توافر خاصية المرونة في الجهاز الإنتاجي من أجل انتقال عناصر الإنتاج بين النشاطات الاقتصادية المختلفة (المزروعى، 2012، ص611). إذ تقوم الدولة باستخدام النشاط الحكومي للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي زيادة أو نقصاناً فعندما تواجه الدولة فجوة تضخمية أو انكماشية تتوجه إلى إتباع سياسة التحكم في الإنفاق الحكومي لتثبيط (تخفيض) مستوى الطلب الكلي أو لزيادة مستواه وذلك تبعاً للوضع الاقتصادي القائم حينها، كما يؤثر الإنفاق الحكومي بشكل مباشر أو غير مباشر في الإنتاج؛ فالتأثير المباشر يكمن فيما يؤدي إليه هذا الإنفاق من زيادة في قدرة الأفراد على العمل رفع مستوى إنتاجهم وتحسين جودته من خلال الإنفاق على الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي ما يعزز لدى العاملين الاستقرار النفسي والاجتماعي وتحسين مستوى القدرات الذهنية عن طريق التدريب والتأهيل، أما التأثير غير المباشر فيمكن في الطلب على أموال الاستثمار الذي يشترك من الطلب على السلع الاستهلاكية بفعل الإنفاق العام ما يترتب عليه تغير مضاعف

أو أكبر في الإنفاق الاستثماري عن طريق زيادة الطلب على وسائل الإنتاج الثابتة من قبل المنتجين (الدعيمي، 2017، ص17). إذ تُعد سياسة الإنفاق من المؤشرات التي ترسم دور الحكومة وتوجهاتها في إدارة النشاط الاقتصادي بما يتناسب مع مكانتها في الاقتصاد ودورها في تحقيق الأهداف العامة، وترتبط قدرة الحكومة في تحقيق هذه الأهداف بلا شك بمدى توفر الإدارة الكفوءة للإنفاق الحكومي، إذ إنَّ كفاءة هذا الإنفاق تتوقف على مدى توفر الهياكل الاقتصادية وقدرتها على استيعاب ذلك الإنفاق دون حدوث آثار تضخمية أو تسريبات في دورة الدخل (لطيف، 2017، ص357).

رابعاً: تأثير الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الناتج المحلي الإجمالي: يؤدي الاستهلاك الخاص دوراً أساسياً في تركيب البنيان الاقتصادي وتحريك العجلة الاقتصادية نتيجة تحريكها للاستثمار وخلق المزيد من فرص العمل؛ إذ يُعد الاستثمار وفرص العمل من الأمور المتعلقة بالحجم الكلي للطلب على السلع والخدمات، كما يُعد مفهوم الاستهلاك من المفاهيم المنافسة لمفهوم الادخار؛ إذ تُعد تكلفة الفرصة البديلة هي المحدد لقراري الاستهلاك والإدخار، وقد توصلت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة ترابطية وثيقة بين إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الخاص ونمو الناتج المحلي الإجمالي وتقوم هذه العلاقة بين المتغيرين على اثر التغيرات التي تحدث على المستويين المحلي والعالمي؛ غُذِيَّ الإنفاق الاستهلاكي الخاص وبمفهومه الكلي من العوامل المؤثرة في قرارات الإنتاج وتحريك العملية الإنتاجية ولما له من قدرة تحفيزية مباشرة في تحريك القطاع الصناعي الذي يُعد من أهم القطاعات الاقتصادية التي تشغل حيز مهم في تكوين بنية الناتج المحلي الإجمالي وذلك خصوصاً في البلدان التي تكون ذا جهاز إنتاجي مرِن يستجيب للتغيرات الطارئة والمفاجئة من قبل جانب الطلب الكلي في الاقتصاد، كما لهذا المتغير (الإنفاق الاستهلاكي الخاص) تأثيراً على بعض المتغيرات الاقتصادية منها البطالة، إذ ترتفع معدلات البطالة نتيجة انخفاض الإنفاق الاستهلاكي الخاص بسبب انخفاض الدخل الشخصي للأفراد بسبب تراجع معدلات التوظيف والتشغيل، مما يؤثر على معدلات النمو في الناتج بشكل خاص نتيجة تأثيره على العديد من القطاعات الحيوية ومنها تراجع مساهمة هذا القطاع في نشاط القطاع الخدمي، وبالتالي انخفاض مساهمة الأخير في إجمالي الناتج المحلي، وهكذا تتأثر أيضاً باقي القطاعات الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي (النويسر والبكر، 2018، ص4).

خامساً: نموذج تصحيح الخطأ: هو أداة إحصائية قوية تستخدم في تحليل السلاسل الزمنية، وخاصة عندما تكون هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرين أو أكثر. يهدف هذا النموذج إلى التقاط الانحرافات قصيرة الأجل عن هذه العلاقة طويلة الأجل وتصحيحها بمرور الوقت. بمعنى آخر، إذا حدث أي اضطراب في النظام، فإنَّ نموذج تصحيح الخطأ يتوقع أن تعود المتغيرات إلى مسارها طويل الأجل. هذا النموذج مفيد بشكل خاص في تحليل البيانات الاقتصادية والمالية، حيث غالباً ما تكون هناك علاقات طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة، مثل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك أو العلاقة بين أسعار الفائدة والتضخم. من خلال استخدام نموذج تصحيح الخطأ، يمكن للمحللين الاقتصاديين فهم هذه العلاقات بشكل أفضل وتوقع التغيرات المستقبلية في الاقتصاد (Granger, 2004, P421).

النتائج والمناقشة:

انطلاقاً من النظرية الاقتصادية التي تفترض العلاقة الخطية بين الدخل والإنفاق، تمَّ حساب الفجوة بين الدخل والإنفاق من خلال تقدير العلاقة الخطية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق، واعتبار الفجوة بواقي هذه المعادلة، وتمَّ حساب نسبة الفجوة على اعتبارها نسبة الأخطاء التي يجب تصحيحها في الأجل القصير من معادلة تصحيح

- الخطأ. إنَّ تقدير الفجوة بين الدخل والإنفاق باستخدام العلاقة الخطية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، والإنفاق هو نهجٌ علمي سليم لعدة أسباب رئيسة، ويختلف عن مجرد طرح الدخل من الإنفاق لحساب الفجوة:
- 1- يعتمد هذا النهج على مفهوم "التوازن طويل الأجل" بين الدخل والإنفاق. ففي الاقتصاد، يُفترض أنَّه على المدى الطويل، ستصل قيمة الدخل إلى مستوى مُتوازنٍ مع قيمة الإنفاق. فأَيَّ اختلالٍ في هذه العلاقة سيكون مؤقتاً، وسيصحح مع الوقت.
 - 2- يفترض هذا النهج أنَّ العلاقة بين GDP والإنفاق مُتصلةٌ بشكلٍ مُباشرٍ، وأنَّ أيَّ تغييرٍ في GDP سيؤثر على الإنفاق. فمثلاً، إذا ارتفع GDP، فمن المتوقع أن يرتفع الإنفاق أيضاً.
 - 3- يُتيح هذا النهج فهم مسببات الفجوة بين الدخل والإنفاق. فبدلاً من مجرد قياس الفجوة، نستطيع أن نفهم ما الذي يُؤدِّي إلى ظهورها. فمثلاً، قد يكون التغيير في GDP هو المُسبب الرئيس للفجوة، أو قد يكون هناك عوامل أخرى مؤثرة مثل التغيرات في معدلات الفائدة أو التضخم.
 - 4- يُمكن استخدام هذه الطريقة لتقدير تأثير الفجوة على مستوى معيشة الأسرة السورية. فمن خلال فهم العلاقة بين GDP والإنفاق، يمكننا تقدير تأثير التغيير في الفجوة على الدخل المتاح للأسرة، وبالتالي على مستوى معيشتها.
 - 5- يُمكن لهذا النهج أن يُساعد في تحديد السياسات الاقتصادية المناسبة لمعالجة الفجوة بين الدخل والإنفاق. فمثلاً، إذا كان سبب الفجوة هو انخفاض في GDP، فقد تُصبح الحاجة إلى سياسات تُشجّع النمو الاقتصادي أكثر وضوحاً.
- وفقاً لما سبق، فإنَّ استخدام العلاقة الخطية طويلة الأجل بين GDP والإنفاق لحساب الفجوة بين الدخل والإنفاق هو نهجٌ علمي متسق مع النظريات الاقتصادية، ويُتيح لنا فهم أعمق لهذه الفجوة، وتأثيرها على مستوى معيشة الأسرة السورية.
- يبين الجدول الآتي بيانات الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كبديل للدخل، والإنفاق الحكومي والأسري لتمثيل الإنفاق، وذلك خلال الفترة 2000-2022:

الجدول (1) بيانات الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي والأسري خلال الفترة 2000-2022

العام	الناتج المحلي الإجمالي GDP	الإنفاق العام	الإنفاق الخاص	المجموع CPS
2000	904622	112244	573440	685684
2001	934409	114439	579797	694236
2002	1012726	120014	605107	725121
2003	1018708	132385	643614	775999
2004	1089027	156136	714149	870285
2005	1156714	159140	860802	1019942
2006	1215082	161558	752182	913740
2007	1284035	199622	854303	1053925
2008	1341516	198610	978917	1177527
2009	1420827	232996	951840	1184836
2010	1494595	259193	982599	1241792
2011	1537191	252341	1099954	1352295
2012	1132310	235916	863606	1099522
2013	834511	214182	557202	771384
2014	748471	269137	466179	735316
2015	724614.6	251792	310818	562610
2016	683815.7	230338	315940	546278

418861	202956	215905	678840.2	2017
352709	124442	228267	689391.8	2018
412712	172351	240361	714676	2019
324410	100001	224409	679153	2020
407979	124619	283360	691744	2021
253984	110649	143335	696816	2022

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية للفترة المدروسة.

تُشير نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في سورية = $\frac{764397.7}{986252}$ والتي تبلغ 77% إلى وجود فجوة كبيرة بين الدخل والإنفاق، مما يُشير إلى مشكلة اقتصادية خطيرة. فالنسبة المرتفعة تُعني أن السوريين ينفقون نسبةً كبيرةً من دخلهم على السلع والخدمات، بينما يوفِّرون نسبةً صغيرةً للاستهلاك المستقبلي أو الاستثمار. يُعزى ذلك إلى انخفاض الدخل المُتاح للفرد السوري، مما يُجبره على إنفاق نسبةٍ كبيرةٍ من دخله على الأساسيات. إضافةً إلى ذلك، فإنَّ ارتفاع أسعار السلع والخدمات المُستمرة يُجبر الأفراد على إنفاق مبالغ أكبر للحصول على نفس مستوى المعيشة. قد يكون الاعتماد المفرط على الاقتراض من أجل سدَّ الفجوة بين الدخل والإنفاق مُساهمًا في ارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي والخاص، مما يؤدي إلى زيادة الديون لاحقًا. يُمكن أن يؤدي هذا الوضع إلى ضعف الادخار، مما يُقلِّص من قدرة الأفراد والشركات على الاستثمار، وبالتالي يؤثر سلبيًا على النمو الاقتصادي. كما يُمكن أن يؤدي إلى زيادة الديون المُستهلكة، مما يُثقل كاهل الأفراد والشركات ويُقلِّص من قدرتهم على مواجهة الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية. بشكل عام، فإنَّ مُعدل الإنفاق من GDP في الدول المتقدمة يتراوح بين 50% و60%، بينما يرتفع هذا المُعدل في الدول النامية إلى أكثر من 70% أحيانًا. لذلك، فإنَّ نسبة الإنفاق من GDP في سورية والتي تبلغ 77% هي نسبةً مرتفعةً للغاية، وتُشير إلى ضعف الاقتصاد السوري وحاجته إلى إصلاحات اقتصادية جادة.

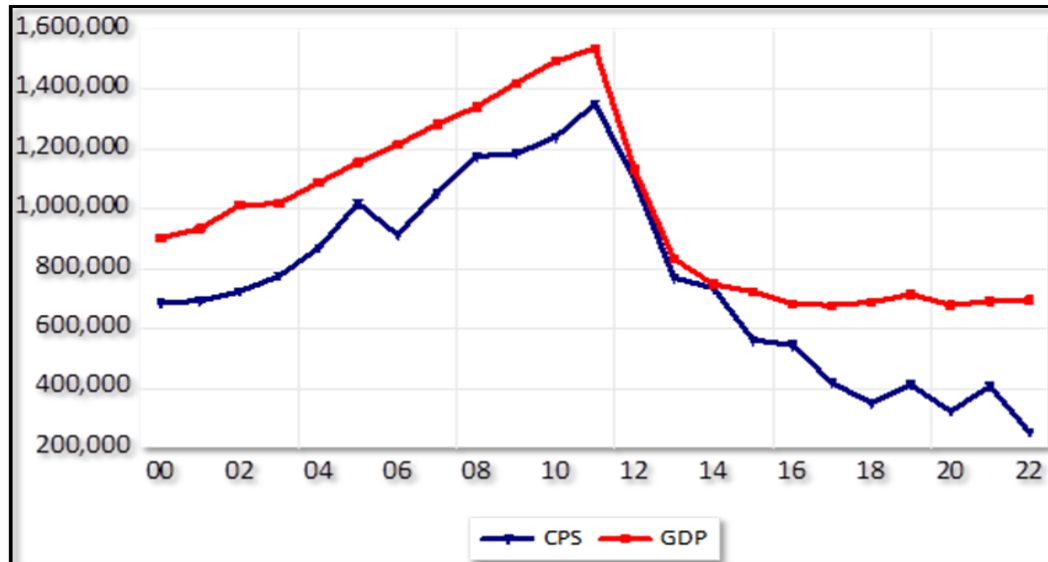
يؤدي ارتفاع الإنفاق الحكومي والأسري إلى ضعف الادخار على مستوى الفرد وعلى مستوى الدولة، مما يؤثر على النمو الاقتصادي. ويؤدي إلى زيادة الديون المُستهلكة، مما يُثقل كاهل الأفراد والشركات والحكومة. كما يُقلِّص من قدرة الأفراد والشركات والحكومة على التعامل مع الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية.

الجدول (2) نتائج التحليل الوصفي لبيانات الدخل والإنفاق

	الانفاق (الحكومي + الأسري)	الناتج المحلي الاجمالي
	CPS	GDP
Mean	764397.7	986252.0
Median	735316.0	934409.0
Maximum	1352295.	1537191.
Minimum	253984.0	678840.2
Std. Dev.	324150.8	290046.8
Skewness	0.139823	0.487425
Kurtosis	1.894086	1.913121
Jarque-Bera	1.247029	2.042822
Probability	0.536057	0.360087
Observations	23	23

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج EViews.

يوضح الجدول (2) تحليلًا وصفيًا لمتغيري الإنفاق (CPS) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الفترة 2000-2022. يُظهر الجدول متوسط الإنفاق خلال تلك الفترة الذي بلغ 764,397.7، بينما بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي 986,252.0، مما قد يشير إلى وجود فجوة بين الدخل والإنفاق خلال هذه الفترة. وتُعزز هذه الفكرة حقيقة أن متوسط الناتج المحلي الإجمالي أعلى من متوسط الإنفاق. وعلاوة على ذلك، يُظهر الجدول أن الوسيط للإنفاق يبلغ 735,316.0، بينما يبلغ الوسيط للناتج المحلي الإجمالي 934,409.0، مما يُشير إلى أن نصف قيم الإنفاق خلال الفترة كانت أقل من 735,316.0، بينما نصف قيم الناتج المحلي الإجمالي كانت أقل من 934,409.0. من جهة أخرى، يُبين الجدول أن الانحراف المعياري للإنفاق يبلغ 324,150.8، بينما يبلغ الانحراف المعياري للناتج المحلي الإجمالي 290,046.8، مما يشير إلى تشتت كبير في قيم الإنفاق حول المتوسط، وربما يعكس ذلك عدم المساواة في الدخل بين الأسر السورية. يشير توزيع بيانات الناتج المحلي الإجمالي إلى نمو اقتصادي ثابت خلال الفترة المدروسة، فمعامل التوزيع (Skewness) قريب من التوزيع الطبيعي، كما أن قيم Kurtosis قريبة من 2. وفقاً لما سبق، يُقدم الجدول (2) صورة عامة عن الإنفاق والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2022، ويُسلط الضوء على فجوة محتملة بين الدخل والإنفاق، وعدم المساواة في الدخل خلال الفترة المدروسة.



الشكل (1) تطور حركة الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق خلال الفترة 2000-2022

يوضح الشكل (1) تطور حركة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والإنفاق (CPS) في سورية خلال الفترة 2000-2022. يظهر الشكل أن الناتج المحلي الإجمالي قد سجل نمواً مطرداً بشكل عام خلال الفترة المدروسة، مع تسجيل ذروة في العام 2012 وانخفاض حاد بعد هذه الفترة، في المقابل، يظهر الإنفاق نمواً مطرداً حتى العام 2012، ثم يُسجل انخفاضاً حاداً حتى عام 2014، مع تسجيل انخفاض كبير في عام 2012. ويبدو أن الانخفاض في الإنفاق خلال الفترة من 2012 إلى 2014 يُعزى إلى تأثيرات الحرب التي تشهدها سورية. بعد عام 2014، يُسجل الإنفاق استقراراً نسبياً، مع بعض التذبذبات. ونقوم بالتحقق من استقرارية السلاسل الزمنية من خلال الجدول التالي:

الجدول (3) نتائج اختبار ADF-Fisher لاستقرارية متغيرات الدراسة

المتغيرات	الاختبار	عند المستوى		عند الفرق الأول	
		ثابت واتجاه	من دون ثابت	ثابت واتجاه	من دون ثابت

قيمة t الاحتمالية	قيمة t الاحتمالية	قيمة t الاحتمالية	قيمة t الاحتمالية	قيمة t الاحتمالية	قيمة t الاحتمالية		
-3.48 0.0014	-3.47 0.019	-3.94 0.028	-0.74 0.380	-0.23 0.920	-1.41 0.826	ADF-Fisher	CPS
-2.45 0.0168	-2.41 0.150	-2.41 0.364	-0.667 0.415	-1.63 0.448	-2.48 0.330	ADF-Fisher	GDP

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج EViews.

يُستخدم اختبار ADF-Fisher للتحقق من استقرارية سلسلة زمنية، أي لتحديد ما إذا كانت المتغيرات ثابتة (Stationary) أم لا.

أولاً: متغير الإنفاق (CPS): عند المستوى: تُظهر نتائج الاختبار أن قيمة t للإنفاق تساوي -1.41، مع احتمال (p-value) 0.826. وهذا يُشير إلى أن الإنفاق غير مُستقر عند المستوى. عند الفرق الأول: عند حساب الفرق الأول لسلسلة زمنية للإنفاق، تُصبح قيمة t -3.48، مع احتمال (p-value) 0.0014. هذا يعني أن الإنفاق مُستقر عند الفرق الأول. يُشير عدم استقرار الإنفاق عند المستوى إلى أن سلسلة زمنية للإنفاق لا تُظهر اتجاهًا واضحًا أو ثابتًا مع مرور الوقت، بل تُظهر تغيرات كبيرة ومتقلبة في قيمها. هذا يعني أن نموذج الانحدار الذي يُشمل الإنفاق قد يُعطي نتائج غير موثوقة لأن الإنفاق لا يُمكن التنبؤ به بسهولة. يُشير استقرار الإنفاق عند الفرق الأول إلى أن الفرق بين قيم الإنفاق في فترات زمنية متتالية مُستقر. هذا يعني أن نموذج الانحدار الذي يُشمل الفرق الأول للإنفاق قد يُعطي نتائج أكثر دقة وموثوقة.

ثانياً: متغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عند المستوى: تُظهر نتائج الاختبار أن قيمة t لـ GDP تساوي -0.667، مع احتمال (p-value) 0.415. وهذا يُشير إلى أن GDP غير مُستقر عند المستوى. وعند الفرق الأول: تُصبح قيمة t -2.45، مع احتمال (p-value) 0.016. هذا يعني أن GDP مُستقر عند الفرق الأول. عدم استقرار GDP عند المستوى يُشير إلى أن نمو GDP في سورية لا يُظهر اتجاهًا ثابتًا أو واضحًا مع مرور الوقت. فقد يُسجل GDP ارتفاعًا أو انخفاضًا كبيرًا في قيمه خلال فترات زمنية مُختلفة، مما يُصعب التنبؤ بسلوكه مستقبلاً. ويُشير استقرار GDP عند الفرق الأول إلى أن النمو السنوي لـ GDP في سورية مُستقر. هذا يعني أن نموذج الانحدار الذي يُشمل الفرق الأول لـ GDP يُعطي نتائج أكثر دقة وموثوقة. تُشير نتائج اختبار ADF-Fisher إلى أن كلاً من الإنفاق والناتج المحلي الإجمالي في سورية غير مُستقر عند المستوى، ولكنهم مُستقرين عند الفرق الأول. هذا يعني أن اختبارات الاستقرارية تُشير إلى وجود اتجاه في كل من الإنفاق و GDP في سورية.

الجدول (4) اختبار سببية غرانجر

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 2000 2022			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
CPS does not Granger Cause GDP	21	0.24788	0.7834
GDP does not Granger Cause CPS		7.91195	0.0041

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج EViews.

يوضح الجدول (4) نتائج اختبار سببية غرانجر بين الإنفاق (CPS) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الفترة 2000-2022، مع استخدام تأخير بقيمة 2. يشير الاختبار إلى أن هناك سببية غرانجر من GDP إلى CPS. بمعنى آخر، فإن التغييرات السابقة في GDP تؤثر على التغييرات اللاحقة في CPS. بينما لا يوجد دليل على أن التغييرات السابقة في CPS تؤثر على التغييرات اللاحقة في GDP. من منظور اقتصادي، تشير هذه النتيجة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي هو العامل المحدد الرئيسي للإنفاق في سورية خلال الفترة المدروسة. أي أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة الإنفاق، وعكس ذلك، تؤدي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى انخفاض الإنفاق. وتُعزز هذه النتيجة النتائج السابقة من الجدول (2) والشكل (1) التي تُظهر علاقة إيجابية قوية بين متوسط الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط الإنفاق. وتشير هذه النتيجة أيضًا إلى أهمية النمو الاقتصادي في تحفيز الإنفاق وتحسين مستوى المعيشة للأسر السورية. ومع ذلك، فإنه من المهم ملاحظة أن السببية من GDP إلى CPS لا تشير بالضرورة إلى أن GDP هو السبب الوحيد للإنفاق. فمن المحتمل أن توجد عوامل أخرى مؤثرة، مثل التغييرات في السياسة النقدية أو الأسعار المتغيرة، قد تؤثر على الإنفاق بشكل مستقل عن GDP. وعلى الرغم من ذلك، فإن نتائج اختبار سببية غرانجر تُقدم دليلًا قويًا على أن GDP يلعب دورًا هامًا في تحديد الإنفاق في سورية. وهذا يُشير إلى أن السياسات الاقتصادية التي تُركز على تحفيز النمو الاقتصادي ستكون ذات أهمية بالغة في تحسين مستوى معيشة الأسر السورية وتحسين الخدمات العامة. نقوم بتقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين لحساب الفجوة بينهما:

الجدول (5) نتائج العلاقة طويلة الأجل

Series: GDP CPS				
Sample: 2000 2022				
Included observations: 23				
Null hypothesis: Series are not cointegrated				
Automatic lags specification based on Schwarz criterion (maxlag=4)				
Dependent	tau-statistic	Prob.*	z-statistic	Prob.*
GDP	-0.649023	0.8218	-2.309165	0.7175
CPS	-0.727982	0.7987	-2.587936	0.6852
*MacKinnon (1996) p-values.				

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج EViews.

يوضح الجدول (5) نتائج اختبار التكامل المشترك (Cointegration) بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والإنفاق (CPS) خلال الفترة 2000-2022. يهدف اختبار التكامل المشترك إلى تحديد ما إذا كانت سلسلتين زمنيتين مترابطتين بشكل طويل الأجل، أي أنهما تتحركان معًا على الرغم من التغييرات قصيرة الأجل. وتشير نتائج الجدول إلى أن سلسلة GDP وسلسلة CPS ليستا متكاملتين مشتركًا. فقد فشل الاختبار في رفض فرضية الصفر التي تفترض عدم وجود تكامل مشترك بين السلسلتين. وذلك لأن قيمة احتمالية الاختبار (Prob.) أعلى من مستوى الأهمية (0.05). من منظور اقتصادي، يشير عدم وجود تكامل مشترك بين GDP و CPS إلى أن العلاقة بين الداخل والإنفاق ليست ثابتة على المدى الطويل. أي أنه من المحتمل أن تؤثر العوامل الاقتصادية المختلفة على العلاقة بين الداخل والإنفاق بمرور الوقت، وأن هذه العلاقة ليست قوية كفاية ليفترض أنها ستستمر على المدى الطويل. وتشير

هذه النتيجة إلى وجود فجوة بين الدخل والإنفاق في سورية قد لا تُحل بسهولة على المدى الطويل، وأن السياسات الاقتصادية الموجهة لإغلاق هذه الفجوة يجب أن تُراعي التغيرات المستمرة في العلاقة بين الدخل والإنفاق.

الجدول (6) تقدير نموذج تصحيح الخطأ وحساب نسبة الفجوة

Dependent Variable: DCPS				
Method: Least Squares				
Sample (adjusted): 2001 2022				
Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DGDP	0.637091	0.751567	0.847683	0.4072
C	-7996.305	22978.06	-0.347997	0.7317
GAP	-0.837761	0.249512	-3.357593	0.0033
R-squared	0.404341	Mean dependent var		-19622.73
Adjusted R-squared	0.341640	S.D. dependent var		129801.8
S.E. of regression	105320.4	Akaike info criterion		26.09353
Sum squared resid	2.11E+11	Schwarz criterion		26.24230
Log likelihood	-284.0288	Hannan-Quinn criter.		26.12857
F-statistic	6.448716	Durbin-Watson stat		1.647413
Prob(F-statistic)	0.007286			

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج EViews.

يوضح الجدول (6) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) لحساب الفجوة بين الدخل والإنفاق في سورية خلال الفترة 2000-2022. تشير نتائج الجدول إلى أن الفجوة بين الدخل والإنفاق (GAP) لعبت دوراً هاماً في تحديد التغيرات في الإنفاق (DCPS). فمعامل GAP سالب (-0.837761) وذو أهمية إحصائية (Prob = 0.0033). وهذا يعني أن أي اختلال في التوازن الطويل الأجل بين الدخل والإنفاق يؤثر على الإنفاق في الفترة القادمة. وأن نسبة الفجوة خلال الفترة المدروسة تبلغ 83.7% أي نحتاج إلى هذه النسبة لتصحيح الخلل في الأجل القصير وتحقيق توازن طويل الأجل.

من منظور اقتصادي، يمكن تفسير هذه النتيجة بأن الأسر السورية والحكومة تميل إلى تصحيح أي اختلال في مستويات الإنفاق عندما تُدرك وجود فجوة بين الدخل والإنفاق. فإذا كان الإنفاق أعلى من الدخل (فجوة إيجابية)، فإن الأسر تميل إلى تقليل الإنفاق في الفترة القادمة للإبقاء على توازن مالي مستدام. وعكس ذلك، فإن الأسر تميل إلى زيادة الإنفاق عندما يكون الدخل أعلى من الإنفاق (فجوة سلبية). ويُلاحظ أن معامل DGDP (0.637091) موجب، ولكن ليس ذو أهمية إحصائية. وهذا يعني أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لا يؤثر بشكل كبير على التغيرات في الإنفاق في الفترة القادمة، بعد التحكم في تأثير الفجوة بين الدخل والإنفاق.

وبشكل عام، تشير نتائج نموذج تصحيح الخطأ إلى أن الفجوة بين الدخل والإنفاق تلعب دوراً هاماً في تحديد مستويات الإنفاق في سورية، وأن الأسر السورية والحكومة من خلال إنفاقها تحاول تصحيح أي اختلال في التوازن الطويل الأجل بين الدخل والإنفاق ولكن تبقى مستويات هذه الفجوة كبيرة. وهذا يشير إلى أن السياسات الاقتصادية الموجهة لإغلاق هذه الفجوة سيكون لها تأثير كبير على مستويات الإنفاق على الخدمات وعلى مستوى معيشة الأسر السورية. حيث تتمثل مستويات هذه الفجوة من خلال الجدول التالي:

الجدول (7) حساب الفجوة

العام	مستويات الفجوة	معدل نموها %
2000	7980.621	-
2001	-15102.37	-289.238
2002	-67393.1862	346.242
2003	-22868.311	-66.067
2004	-3263.9252	-85.727
2005	74506.75	-2382.734
2006	-93684.418	-225.739
2007	-26730.28	-71.467
2008	35824.57	-234.022
2009	-41097.905	-214.719
2010	-62486.496	52.043
2011	2777.833	-104.445
2012	180004.783	6380.041
2013	168141.330	-6.591
2014	223451.28	32.89
2015	76081.689	-65.951
2016	103079.850	35.485
2017	-19052.962	-118.483
2018	-96411.189	406.016
2019	-63261.06	-34.384
2020	-113836.208	79.946
2021	-43639.3579	-61.664
2022	-203021.026	365.224

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج EViews.

يوضح الجدول (7) تطور الفجوة بين الدخل والإنفاق في سورية خلال الفترة 2000-2022، والتي يُمكن تحليلها وفقاً للتغيرات الاقتصادية والسياسية التي مرت بها سورية.

أولاً: التحليل الوصفي والرسوم البيانية لبيانات الدخل والإنفاق:

الجدول (8) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

	إنفاق الأسرة (ليرة سورية)	الفجوة (مليون ليرة)
	FCPS	GAP
Mean	123515	-1.90E-11
Median	35835	-19052.96
Maximum	840700.0	223451.3
Minimum	8950.000	-203021.0
Std. Dev.	202224.1	100916.9
Skewness	2.442964	0.505572
Kurtosis	8.357626	3.028808
Jarque-Bera	50.38576	0.980607
Probability	0.000000	0.612441
Observations	23	23

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج EViews.

يوضح الجدول (8) التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، وهي إنفاق الأسرة (FCPS) والفجوة (GAP) خلال الفترة 2000-2022، مجموعة من المؤشرات الإحصائية التي تساعد على فهم خصائص البيانات. تشير هذه النتائج إلى أن

متوسط إنفاق الأسرة أعلى بكثير من وسيط الإنفاق، مما يشير إلى وجود تشتت كبير في مستويات الإنفاق بين الأسر. وتعكس هذه النتائج احتمالية وجود تفاوت كبير في إنفاق الأسر السورية. يُلاحظ أن متوسط الفجوة بين الدخل والإنفاق هو $-111.90-E$ ، بينما يصل الوسيط إلى $-19,052.96$ ليرة سورية. وهذا يشير إلى أن معظم الأسر السورية قد شهدت فجوة سالبة (أي أن الدخل أقل من الإنفاق) خلال هذه الفترة.

تُشير قيمة الانحراف المعياري التي تبلغ 100,916 ليرة سورية إلى تشتت كبير في الفجوة، مما يشير إلى وجود اختلافات كبيرة في حجم الفجوة بين الأسر.

تُشير قيم معامل التوزيع (Skewness) إلى أن توزيع دخل الأسرة وإنفاق الأسرة منحاز لليمين، مما يعني أن معظم القيم تتركز على الجانب الأيسر من المتوسط، بينما توجد بعض القيم المتطرفة (Outliers) على الجانب الأيمن من المتوسط. فيما يشير معامل التوزيع للفجوة إلى أن توزيع الفجوة أقرب إلى التوزيع الطبيعي. تُشير قيم معامل التفرطح (Kurtosis) إلى أن توزيع دخل الأسرة وإنفاق الأسرة أكثر تفرطحاً من التوزيع الطبيعي، مما يعني وجود احتمالية أكبر لظهور قيم متطرفة، بينما يُشير معامل التفرطح للفجوة إلى أن توزيعها أقرب للتوزيع الطبيعي. يُؤكد اختبار Jarque-Bera على أن البيانات مُنحرفة عن التوزيع الطبيعي لدخل الأسرة وإنفاق الأسرة، بينما تُشير احتمالية اختبار Jarque-Bera للفجوة إلى أن توزيعها أقرب للتوزيع الطبيعي. يُشير التحليل الاقتصادي لهذه النتائج إلى أن هناك تفاوت كبير في مستويات الإنفاق بين الأسر السورية. وتُشير الفجوة السالبة بين الدخل والإنفاق إلى أن العديد من الأسر السورية تُواجه صعوبات في تغطية احتياجاتها الأساسية، مما يُشير إلى وجود تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة.

ثانياً: الاستقرار لبيانات الإنفاق والفجوة:

نستخدم اختبار ADF بالنسبة للمتغيرات التي تتوزع طبيعياً واختبار فيليبس بيرون للمتغيرات التي لا تتوزع طبيعياً، نطبق الاختبارات ونحصل على النتائج التالية:

الجدول (9) نتائج اختبار PP لاستقرارية متغيرات الدراسة

المتغيرات	الاختبار	عند المستوى			عند الفرق الأول		
		ثابت واتجاه	قيمة t	ثابت واتجاه	ثابت واتجاه	قيمة t	من دون ثابت واتجاه
		ثابت واتجاه	قيمة t	ثابت واتجاه	ثابت واتجاه	قيمة t	من دون ثابت واتجاه
FCPS	PP	-	-	0.42	-	-	-4.73
		-	-	0.999	-	-	0.0001
GAP	ADF-FISHER	-	-	-2.808	-	-	-
		-	-	0.0478	-	-	-

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج EViews.

يوضح جدول (9) نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP) لاستقرارية متغيرات الدراسة، وهي: استهلاك الأسرة (FCPS)، والفجوة بين الدخل والإنفاق (GAP). يشير الاختبار إلى أن FCPS غير مستقرة عند المستوى، لكنه يصبح مستقر عند الفرق الأول، بينما يُشير اختبار ديكي فولر المُعزز (ADF) إلى أن GAP ثابتة عند المستوى. يشير عدم ثبات FCPS عند المستوى إلى أن سلاسل زمنية لهاتين المتغيرات لا تُظهر اتجاهًا واضحًا أو ثابتًا مع مرور الوقت، بل تُظهر تغيرات كبيرة ومقلبة في قيمها. بينما يُشير ثبات GAP عند المستوى إلى أن سلسلة زمنية لـ GAP تُظهر اتجاهًا واضحًا أو ثابتًا مع مرور الوقت، مما يعني أن نموذج الانحدار الذي يُشمل GAP قد يُعطي نتائج أكثر دقة

وموثوقية. يُشير ثبات FCPS عند الفرق الأول إلى أنّ الفرق بين قيم FCPS في فترات زمنية متتالية مُستقر. هذا يُعني أنّ نموذج الانحدار الذي يُشمل الفرق الأول لـ FCPS يُعطي نتائج أكثر دقة وموثوقية. يشير اختبار ADF-FISHER إلى أنّ GAP ثابتة عند المستوى الأول، مما يجعل من الممكن تطبيق اختبارات التكامل المشترك بين GAP و FCPS.

ثالثاً: التكامل المشترك حسب ARDL:

نموذج ARDL يستخدم لتحليل العلاقات الزمنية بين المتغيرات. يتم تضمين تأخيرات زمنية في النموذج لتحليل تأثير المتغيرات على المتغيرات التفسيرية عبر الزمن. يستخدم تقنيات الانحدار الذاتي في هذا النموذج لتحليل العلاقة بين المتغيرات. وتتميز منهجية ARDL عن التكامل المشترك لـ Engle-Granger (1987)، Johansen (1995) بأنه: من الممكن تحديد فترات إبطاء زمني مختلف للمتغيرات، والذي يُعدّ أمراً غير ممكن في اختبارات التكامل المشترك. تقدير مكونات علاقة الأجلين الطويل والقصير معاً.

ووفقاً لمنهجية ARDL يتم أولاً اختبار علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات، وذلك في إطار أنموذج تصحيح الخطأ غير المُقيد Unrestricted Error Correction Model الذي يُعطى بالصيغة الآتية:

$$\Delta Y_t = a_0 + \sum_{i=1}^p \gamma_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^q \beta_i \Delta X_{t-i} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث p, q : تُعبر عن فترات الإبطاء الزمني للمتغيرات (lag)، ε : حد الخطأ العشوائي. λ_1, λ_2 : معاملات العلاقة طويلة الأجل، Δ : الفرق الأول للمتغيرات، γ, β : معاملات العلاقة القصيرة الأجل. ويتم اختبار علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات على المدى الطويل من خلال اختبار (Bounds Test) حسب (Pesaran et al., 1999)، ويتم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات في المعادلة السابقة وفق الفرضية الآتية:

$$H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = 0 \text{ أي لا يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.}$$

$$H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq 0 \text{ يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.}$$

وقبل تقدير نموذج تصحيح الخطأ السابق يتم اختيار فترات إبطاء زمني (Lag) خاصة بكل متغير وفق معيار Akaike أو Schwarz، الذي من خلاله يُمكننا تقدير النموذج الذي تكون قيم الخطأ العشوائي فيه أقل ما يمكن (انحراف قيم الأنموذج عن القيم الحقيقية).

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، يتم قياس التأثيرات الديناميكية قصيرة الأجل من خلال بناء أنموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model ECM) الذي يُعطى بالعلاقة:

$$\Delta Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^p \rho_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^q \theta_i \Delta X_{t-i} + \psi ECT_{t-1} + \varepsilon_t$$

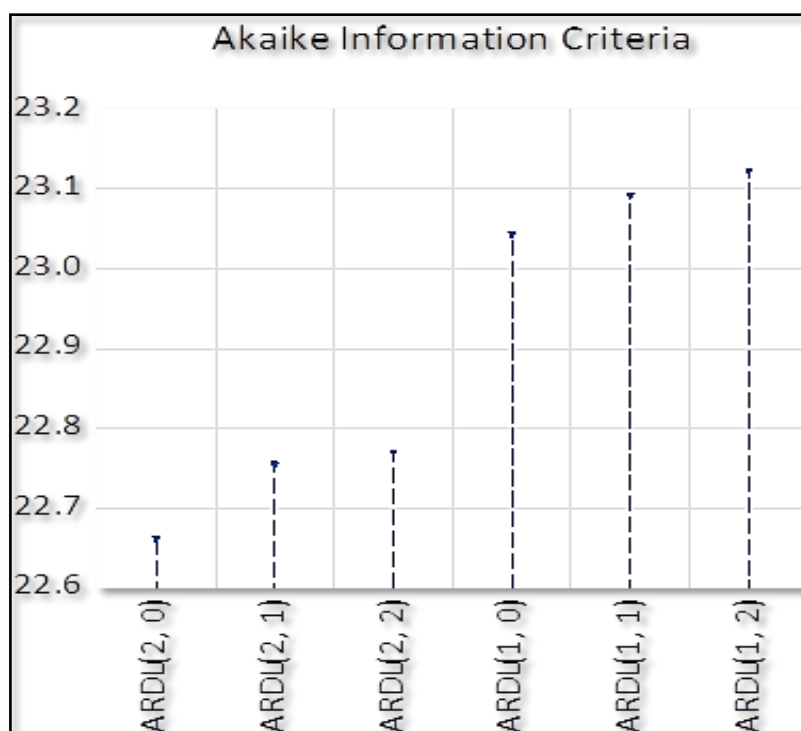
حيث تُشير ECT_{t-1} إلى حد تصحيح الخطأ، ويُعبر عن الخطأ العشوائي الناتج عن معادلة علاقة التكامل المشترك الذي يقيس سرعة تكيف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، و ψ تُشير إلى معامل سرعة التعديل الذي يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف المتغير المستقل في المدى القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، حيث كلما اقترب معامل سرعة التعديل إلى الواحد الصحيح كانت سرعة تكيف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل أسرع، ويتوقع أن يكون هذا المعامل سالِباً،

لأنه يشير إلى المعامل الذي تتجه به العلاقة قصيرة الأجل نحو العلاقة طويلة الأجل. ثم يتم تقدير معادلة العلاقة طويلة الأجل التي تُعطى بالصيغة:

$$Y_t = a_0 + \sum_{i=1}^p \rho_i X_{t-i} + \sum_{i=0}^q \theta_i X_{t-i} + \varepsilon_t$$

رابعاً: اختبار الفرضية باستخدام منهجية ARDL:

وفق النتائج السابقة وبسبب أن المتغيرات مختلفة في درجة استقرارها بين المستوى والفرق الأول نستخدم منهجية ARDL لاختبار الفرضيات وتقييم الأداء. تتضمن الخطوة الأولى للتقدير حساب درجات الإبطاء المثلى بالاعتماد على معايير المعلومات التي تعتمد على المفاضلة بين أقل مجموع للأخطاء بين النماذج المختارة:



الشكل (2) اختيار فترة الإبطاء المثلى للنموذج

يُظهر الشكل (2) نتائج معيار معلومات Akaike (AIC) لاختيار فترة الإبطاء المثلى لنموذج ARDL. يتم تمثيل فترة الإبطاء على المحور الأفقي. ويتم تمثيل قيمة AIC على المحور الرأسي. تُظهر النتائج أن قيمة AIC تقل مع زيادة فترة الإبطاء في البداية، ثم تبدأ بالارتفاع بعد فترة. تُشير النقطة الأدنى في المنحنى إلى فترة الإبطاء المثلى التي تُقدم أفضل ملائمة للنموذج. في هذا الشكل، تُشير النقطة الأدنى إلى فترة إبطاء قدرها 2 للمتغير GAP، وفترة إبطاء قدرها 0 لـ FCPS. يُستخدم AIC لتحديد أفضل نموذج بين مجموعة من النماذج. يُفضل النموذج ذو قيمة AIC الأدنى، لأنه يُقدم أفضل توازن بين ملائمة البيانات وتعقيد النموذج.

الجدول (10) التحقق من الارتباط الذاتي لبواقي النموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 3 lags

F-statistic	3.398403	Prob. F(3,15)	0.1456
Obs*R-squared	8.497623	Prob. Chi-Square(3)	0.1368

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج EViews.

تُظهر نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM عدم وجود ارتباط تسلسلي ذو دلالة إحصائية في بواقي نموذج ARDL. فمعدل F-statistic الذي يبلغ 3.39 مع احتمالية p-value تبلغ 0.145 لا يُرفض الفرضية الصفرية التي تُشير إلى عدم وجود ارتباط تسلسلي في البقايا (No serial correlation). وتؤكد نتائج اختبار Chi-Square الذي يُشير إلى احتمالية p-value تبلغ 0.136 على عدم وجود ارتباط تسلسلي في البواقي.

الجدول (11) التحقق من تجانس تباين بواقي النموذج

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	3.836203	Prob. F(1,18)	0.1658
Obs*R-squared	3.513617	Prob. Chi-Square(1)	0.1609

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج EViews.

تُظهر نتائج اختبار Heteroskedasticity Test: ARCH عدم وجود تباين متغير ذو دلالة إحصائية في بواقي نموذج ARDL. فمعدل F-statistic الذي يبلغ 3.836 مع احتمالية p-value تبلغ 0.165 لا يُرفض الفرضية الصفرية التي تُشير إلى عدم وجود تباين متغير في البواقي (No heteroskedasticity). وتؤكد نتائج اختبار Chi-Square الذي يُشير إلى احتمالية p-value تبلغ 0.160 على عدم وجود تباين متغير في البواقي. نقوم بتقدير اختبار الحدود لاختبار العلاقة طويلة الأجل ونجد:

الجدول (12) نتائج اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	28.08611	10%	3.17	4.14
k	1	0.05	3.79	4.85
		2.0.05	4.41	5.52
		1%	5.15	6.36

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج EViews.

يُظهر اختبار الحدود (F-Bounds Test) نتائج اختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الفرضية. تشير فرضية العدم إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين هذه المتغيرات، بينما تشير الفرضية البديلة إلى وجود هذه العلاقة. تُظهر قيمة الإحصائية (F-statistic) التي تساوي 28.06 أن هناك دلالة إحصائية لوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، حيث تتجاوز قيمة الإحصائية القيم الحرجة عند مستويات معنوية 10% و 0.05. وتُشير القيم الحرجة (I(0) و I(1)) إلى الحدود التي تحدد ما إذا كانت المتغيرات مستقرة (I(0)) أم غير مستقرة (I(1)) عند المستوى الأول، و بما أن قيمة F-statistic تتجاوز الحدود العليا للمستويات المذكورة، فإننا نرفض فرضية العدم، مما يؤكد وجود تأثير طويل الأجل للفجوة بين الدخل والاستهلاك على استهلاك الأسر السورية. يعني ذلك أن هناك علاقة توازن طويلة الأجل بين هذه المتغيرات.

الجدول (13) نتائج العلاقة طويلة الأجل

Levels Equation				
Case 1: No Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GAP	0.145828	0.053043	2.749253	0.0132
EC = FCPS - (0.1458*GAP)				

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج EViews.

تُظهر دراسة الفجوة بين الدخل والإنفاق في سورية خلال الفترة من 2000 إلى 2022 وجود علاقة طويلة الأجل بين هذه الفجوة واستهلاك الأسرة، حيث تؤدي زيادة الفجوة بين الدخل والإنفاق بمقدار وحدة واحدة إلى زيادة استهلاك الأسرة بمقدار 0.145828 وحدة. ويشير هذا التأثير إلى أن الأسر السورية تميل إلى تعديل إنفاقها لتقليل الفجوة في الأجل الطويل، وأن 88.5% من أي انحراف عن مستوى التوازن في الأجل الطويل يُصحح خلال الفترة التالية. تتضمن الخطوة التالية تقدير العلاقة قصيرة الأجل من خلال نموذج تصحيح الخطأ وفهم ديناميكيات التحول إلى التوازن في الأجل الطويل:

الجدول (14) نتائج نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(FCPS)				
Selected Model: ARDL(2, 0)				
Case 1: No Constant and No Trend				
Sample: 2000 2022				
Included observations: 21				
ECM Regression				
Case 1: No Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FCPS(-1))	-1.449111	0.413736	-3.502505	0.0025
CointEq(-1)*	-0.885544	0.115003	-7.700188	0.0000
R-squared	0.946816	Mean dependent var		39372.05
Adjusted R-squared	0.944017	S.D. dependent var		77678.19
S.E. of regression	18379.19	Akaike info criterion		22.56622
Sum squared resid	6.42E+09	Schwarz criterion		22.66570
Log likelihood	-234.9453	Hannan-Quinn criter.		22.58781
Durbin-Watson stat	1.216079			

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج EViews.

يوضح جدول "نموذج تصحيح الخطأ" نتائج تقدير نموذج ARDL، والذي يهدف لقياس تأثير الفجوة بين الدخل والاستهلاك على استهلاك الأسرة السورية، مع التركيز على العلاقة قصيرة الأجل بينهما. يشير معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1) إلى -0.885544، وهو معامل سالب ذو دلالة إحصائية عالية (p-value = 0.0000)، مما يعني أن هناك علاقة توازن طويلة الأجل بين الفجوة والاستهلاك. أي أن أي انحراف في الأجل القصير عن مستوى التوازن في العلاقة طويلة الأجل بين الفجوة والاستهلاك يُصحح خلال الفترة التالية. هذا يعني أن الأسر السورية تميل إلى تعديل إنفاقها (FCPS) لتقليل الفجوة في الأجل الطويل. وتُشير قيمة المعامل 0.885544 إلى أن 88.05% من أي انحراف عن مستوى التوازن في الأجل الطويل يُصحح خلال الفترة التالية. تُشير هذه النتيجة إلى أن الفجوة بين

الدخل والاستهلاك في سورية تؤثر بشكل كبير على إنفاق الأسر، وأن الأسر السورية تحاول تصحيح أي اختلال في هذه الفجوة بشكل مستمر على المدى القصير.

الاستنتاجات والتوصيات:

أ- الاستنتاجات:

1- أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ إلى أن الفجوة بين الدخل والإنفاق تلعب دوراً هاماً في تحديد مستويات الإنفاق في سورية، وأن الأسر السورية والحكومة من خلال إنفاقها تحاول تصحيح أي اختلال في التوازن الطويل الأجل بين الدخل والإنفاق ولكن تبقى مستويات هذه الفجوة كبيرة. وهذا يشير إلى أن السياسات الاقتصادية الموجهة لإغلاق هذه الفجوة سيكون لها تأثير كبير على مستويات الإنفاق على الخدمات وعلى مستوى معيشة الأسر السورية.

2- أوضحت اختبارات سببية غرانجر أن التغيرات السابقة في الناتج المحلي الإجمالي تؤثر على الإنفاق في الفترات اللاحقة، مما يشير إلى أن الإنفاق يتفاعل بسرعة مع التغيرات الاقتصادية، لكن تأثير الدخل لم يكن العامل الوحيد. هذه النتيجة تؤكد أن التغيرات في الاقتصاد الكلي، مثل النمو الاقتصادي، تؤثر بشكل مباشر على سلوك المستهلك. عندما يزداد الناتج المحلي الإجمالي، يزداد دخل الأفراد، وبالتالي يزداد إنفاقهم. على الرغم من أهمية الدخل، إلا أن النتيجة تشير إلى أن هناك عوامل أخرى تؤثر على الإنفاق، مثل التوقعات المستقبلية، أسعار الفائدة، والتغيرات في الثقة المستهلك.

3- أظهرت اختبارات الاستقرار (ADF-Fisher) أن الإنفاق غير مستقر عند المستوى، لكنه يصبح مستقرًا عند حساب الفرق الأول. هذا يشير إلى أن التغيرات في الإنفاق كانت كبيرة، وأن الاتجاهات غير المستقرة تتحسن عند فترات زمنية متتالية.

هذه النتيجة تشير إلى أن معدل تغير الإنفاق (أي الفرق بين قيمة الإنفاق في فترة زمنية وأخرى) أكثر استقراراً من قيمة الإنفاق نفسها. بمعنى آخر، على الرغم من أن مستوى الإنفاق قد يتغير بشكل كبير، إلا أن معدل التغير هذا يتبع نمطاً أكثر انتظاماً.

4- تظهر دراسة الفجوة بين الدخل والإنفاق في سورية خلال الفترة من 2000 إلى 2022 وجود علاقة طويلة الأجل بين هذه الفجوة واستهلاك الأسرة، حيث تؤدي زيادة الفجوة بين الدخل والإنفاق بمقدار وحدة واحدة إلى زيادة استهلاك الأسرة بمقدار 0.145828 وحدة. ويشير هذا التأثير إلى أن الأسر السورية تميل إلى تعديل إنفاقها لتقليل الفجوة في الأجل الطويل، وأن 88.5% من أي انحراف عن مستوى التوازن في الأجل الطويل يُصحح خلال الفترة التالية. التفسير المحتمل لهذه النتيجة هو أن الأسر السورية قد تلجأ إلى الاقتراض أو إلى سحب المدخرات لتمويل هذا الفارق، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق على المدى القصير.

ب- التوصيات:

1- سياسات تحفيز الإنتاج وزيادة الدخل: وذلك من خلال تبسيط الإجراءات وتقديم حوافز مالية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يساهم في خلق فرص عمل وزيادة الإنتاج. توفير التمويل والتدريب اللازمين لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل. التركيز على تطوير قطاعات اقتصادية جديدة واعدة، مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة، للحد من الاعتماد على قطاع واحد. تبسيط الإجراءات البيروقراطية، وتوفير بيئة مستقرة لجذب الاستثمارات.

2- سياسات تحفيز الادخار: وذلك من خلال طرح برامج ادخار طويلة الأجل مع عوائد مجزية، مثل الصناديق الاستثمارية والصناديق التقاعدية. تقديم مجموعة واسعة من المنتجات المالية التي تلبي احتياجات الأفراد والشركات، مثل حسابات التوفير ذات العوائد المرتفعة والسندات الحكومية.

3- سياسات ضبط الإنفاق: وذلك من خلال مراجعة بنود الميزانية الحكومية وتقليص الإنفاق غير الضروري، مع التركيز على الإنفاق على المشاريع الاستثمارية والخدمات الأساسية. تطبيق قوانين ضريبية فعالة ومكافحة التهرب الضريبي، لزيادة الإيرادات الحكومية. إعادة النظر في نظام الدعم الحكومي للسلع والخدمات، والتركيز على الدعم الموجه للأسر الأكثر احتياجاً.

4- سياسات نقدية: وذلك من خلال العمل على تثبيت سعر الصرف للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وحماية القوة الشرائية للمواطنين. اتخاذ إجراءات للسيطرة على التضخم، مثل رفع أسعار الفائدة وتقليص الكتلة النقدية.

References:

- 1 .Al-Basri K, Abdul Hadi B. Economic reform policy in Iraq 2003-2008. Baghdad, Iraq: Iraqi Institute for Economic Reform; 2009.
- 2 .Al-Dami Z Jabbar Abdul Hussein. The Productivity of Public Spending in Iraq and the Problem of Time Variation During the Fiscal Year. Master's Thesis in Economic Sciences. Karbala: College of Administration and Economics, University of Karbala; 2018.
- 3 .Al-Mazrouei AS. The Impact of Public Spending on Gross Domestic Product: An Applied Study on the United Arab Emirates during the Years 1990-2009. Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences. 2012;28(1):1-15.
- 4 .Al-Nuwaier S, Al-Bakr A. The impact of private consumption on some macroeconomic variables in the Kingdom of Saudi Arabia. Working paper. Riyadh, Saudi Arabia: Saudi Arabian Monetary Agency, Economic Research Department; 2018.
- 5 .Al-Wadi MH, Al-Assaf A. Macroeconomics. 1st ed. Amman, Jordan: Dar Al-Masirah Publishing; 2009.
- 6 .Ayyad H. The impact of government spending on the average poverty in Algeria during the period 1970-2015: a standard study using simultaneous integration with thresholds. Magaz Total Econ Stud. 2017;3(1):97-106.
- 7 .Brown T, Smith J, Wilson A. The Economic Foundations of Living Standards. Economic Policy Review. 2021;12(4):145-170.
- 8 .Dais IM. Economic Policies between Theory and Practice. Part One. 1st ed. Amman, Jordan: Hamada Foundation for Studies and Publishing; 2012.
- 9 .Ghadir HG. A study of the impact of government spending on GDP in Syria during the period 1990-2017. Tishreen University Journal for Scientific Research and Studies. Economic and Legal Sciences Series. 2020;42(2):315-328.
- 10 .Granger C W J. Time series analysis, cointegration, and applications. Am Econ Rev. 2004;94(3):421-425.
- 11 .Hari V. Introductory Macroeconomics. National Council of Educational Research and Training; 2007.
- 12 .Hone Z, Marisennayya S. Determinants of household consumption expenditure in DebreMarkos Town, Amhara Region, Ethiopia. Am Sci Res J Eng Technol Sci (ASRJETS). 2019;62(1):124-144.

- 13 .Hussein IM. Trends of government spending and its determinants for selected Arab countries. Master's thesis. Mosul: College of Administration and Economics, University of Mosul; 2006.
- 14 .Latif MG. The Dominance of Consumer Spending over Government Spending and Its Impact on Economic Growth in Iraq for the Period 2003-2014. J Econ Admin Sci. 2017;23(100):1-14.
- 15 .Manza EAG, Garba TK. Analysis of income and expenditure pattern of rural households in Jema'a Local Government Area of Kaduna State, Nigeria. J Agric Life Sci. 2019;6(2):47-57.
- 16 .Narayan P, Smyth R. Trade liberalization and economic growth in Fiji: an empirical assessment using the ARDL approach. J Asia Pac Econ. 2005;10(1):96-115.
- 17 .Pradhan RP, Norman NR, Badir Y, Samadhan B. Transport infrastructure, foreign direct investment and economic growth interactions in India: the ARDL bounds testing approach. Procedia Soc Behav Sci. 2013; 104:914-921.
- 18 .Taqa M. Fundamentals of Micro and Macroeconomics. 1st ed. Amman, Jordan: Ithraa Publishing and Distribution; 2008.
- 19 .Tucker TB. Macroeconomics For Today. 7th ed. Canada: Cengage Learning; 2010.
- 20 .Yusuf J, Sami S. The impact of government spending on the poverty rate in Libya during the period 1996-2020. Econ Res Mag. 2020;8(2):48-61.
- 21 .Zakaria S, Che Sulaiman NF, Abd Malik SM. Examining the Pattern of Household Monthly Income and Expenditures by State in Malaysia. Innovative and Economics Research Journal. 2024;12(3):1-13.

